



تقنيات التحليل القانوني المتقدم للبيانات في المنازعات الحكومية



الإمارات العربية المتحدة - دبي

2026 / 06 / 25 – 21



مقدمة:

في عصر "العدالة الرقمية"، لم يعد الرأي القانوني يعتمد على النصوص المجردة فحسب، بل بات يرتكز على "قوة البرهان المستخلص من البيانات". إن التحليل القانوني المتقدم (Legal Analytics) هو المحرك الاستراتيجي الذي يضمن سيادة الدولة في المنازعات عبر تحويل الأرقام والسجلات الرقمية إلى استراتيجيات دفاع وهجوم محصنة. يهدف هذا البرنامج إلى تمكين المستشارين من أدوات "التنقيب القانوني"، وحوكمة الأدلة الرقمية، والتحليل التنبؤي لنتائج القضايا، مما يرسخ ريادة المؤسسة كبيئة عدلية ذكية تدعم التميز والنزاهة والسيادة المعلوماتية المطلقة.

أهداف الدورة:

- استيعاب مفاهيم "التحليل القانوني المعتمد على البيانات" وعلاقته بتفسير البيروقراطية في فض النزاعات.
- اكتساب مهارات "الكشف الإلكتروني عن الأدلة (E-Discovery) في القضايا الحكومية الكبرى.
- تطبيق تقنيات تعلم الآلة (Machine Learning) لتصنيف وتحليل آلاف الوثائق القانونية لحظياً.
- إتقان فن "سرد القصة بالبيانات (Data Storytelling) لإقناع هيئات التحكيم والمحاكم بنزاهة ووضوح.
- استخدام أدوات التحليل التنبؤي لتقدير احتمالات كسب القضايا وحساب المخاطر المالية والسيادية.
- تعزيز السيادة الوطنية من خلال بناء "مختبرات تحليل الأدلة الرقمية" المحلية والمحمية.
- بناء منظومة "الرقابة الذاتية على الأدلة" لضمان الشفافية ومنع التلاعب بالسجلات الرقمية.
- تطوير مهارات إدارة "سلسلة الحيازة الرقمية (Chain of Custody) لضمان قبول الأدلة قانونياً.
- صياغة خارطة طريق شاملة لتحويل "إدارة القضايا" إلى منظومة ذكاء قانوني تدعم ريادة القائد.



محتويات الورشة:

اليوم الأول:

فلسفة "البرهان الرقمي" وتصفير البيروقراطية البحثية

هندسة الحقيقة وتفكيك التعقيد في المنازعات الكبرى

- مفهوم "التحليل القانوني السيادي": الانتقال من "البحث اليدوي" إلى "استنطاق البيانات آلياً".
- مواءمة فض النزاعات مع مبدأ تصفير البيروقراطية: إلغاء زمن البحث في الأرشفات الضخمة.
- تحليل العلاقة بين "دقة البيانات" و"عدالة الحكم": البيانات كضمانة للنزاهة والشفافية والوضوح.
- تمرين "رادار الأدلة": تحديد المصادر الرقمية الحرجة في نزاع حكومي وتصميم مسار تحليل فورية.

الاستقلالية والنزاهة في "بناء الاستراتيجية الدفاعية"

- مفهوم "الحياد التحليلي" للمستشار القانوني عند تقييم البيانات المتعارضة بنزاهة وشفافية.
- دور الإدارة القانونية في حماية المصداقية الوطنية عبر ممارسات النزاهة في معالجة الأدلة.
- سيكولوجية النزاهة في التحليل: بناء الحصانة الذاتية ضد "الانتقائية التحيزية" للبيانات.
- صياغة "ميثاق الأخلاق في التحليل الرقمي" لضمان توافق النتائج مع القيم المهنية والوطنية.

اليوم الثاني:

تقنيات الـ E-Discovery والذكاء الاصطناعي

تصفير البيروقراطية عبر "الكشف الذكي عن الأدلة"

- مهارات البحث المتقدم (Boolean & Concept Search) لاستخراج الأدلة من البيانات غير المهيكلة.
- حوكمة "المراجعة التقنية المساعدة: (TAR) "استخدام الذكاء الاصطناعي لفرز الوثائق بنزاهة ووضوح.
- مفهوم "السيادة على الأدلة": كيف تضمن الدولة حماية بيانات القضايا الحساسة في السحابة؟
- ورشة عمل: تصميم مسار عمل "لكشف إلكتروني" في قضية فساد أو نزاع عقاري دولي والنمو.



الأمن الرقمي وحصانة "سلسلة الحيازة الرقمية"

- حدود الشفافية في تبادل الأدلة: كيف تحمي البيانات السيادية أثناء "الإفصاح المتبادل"؟
- الأمان الرقمي كمتطلب عدلي: مسؤولية المستشار في حماية "الأدلة الرقمية" من التلاعب أو الرصد.
- تطبيق تقنيات "البصمة الرقمية (Hashing)" لضمان عدم تغيير الأدلة وتصفير فجوات الطعن.
- تمرين تقني: محاكاة "جمع أدلة رقمية" من أجهزة هجينة مع تطبيق معايير السيادة والنزاهة المطلقة.

اليوم الثالث:

التحليل التنبؤي والنمذجة الرياضية لنتائج القضايا

النزاهة في "توقع الاحتمالات": موازنة الحصانة السيادية مع كلفة التقاضي

- دور "الذكاء القانوني التنبؤي" في تحديد فرص النجاح وتصفير الهدر المالي في قضايا خاسرة.
- الرقابة الأخلاقية على "أنظمة التنبؤ": كيف تضمن حياد المصدر الذي يحدد استراتيجية التفاوض؟
- تطبيق قاعدة "قوة البيانات": كيف تصفّر مخاطر المفاجآت القضائية عبر "النمذجة الاستباقية"؟
- حساب "معامل الأثر القانوني والمالي" للنزاع لتقليل احتمالات التعويضات الضخمة والريادة والنمو.

حوكمة المسؤولية عن "التوصيات الآلية" في النزاعات

- المسؤولية القانونية للمؤسسة عند الاعتماد على "تنبؤ آلي" أدى لاتخاذ قرار تسوية خاطئ.
- إدارة العلاقة مع مزودي حلول التحليل القانوني: الأخلاقيات المرتبطة بضمان "السيادة المعرفية".
- بناء أنظمة "التحقق المزدوج (Human-in-the-loop)" لضمان عدم غياب الحس القانوني في التحليل.
- تمرين محاكاة: إدارة معضلة "تنبؤ قضائي سلبي" يتطلب رد فعل قانوني رشيق ومحمي سيادياً ونزيه.



اليوم الرابع:

المسؤولية المهنية وإدارة السمعة في الأزمات القانونية

إدارة تضارب المصالح والسمعة في "عصر المحاكمات المكشوفة"

- أخلاقيات التعامل مع "الأدلة المسربة": الموازنة بين الوفاق والسيادة والنزاهة والشفافية والوضوح.
- الرقابة على "البصمة الرقمية" لفريق الدفاع وأثرها على حيادية ومصداقية الدولة عالمياً والريادة.
- بناء نظام "الإفصاح الرقمي التلقائي": أتمتة رصد أي محاولة للتلاعب في "مستودع الأدلة" لضمان العدالة.
- التدقيق الأخلاقي في سلاسل توريد "البيانات والخبراء" لضمان خلوها من الممارسات غير العادلة.

أخلاقيات الاستجابة للحوادث وحماية "السيادة العدلية"

- المسؤولية في التبليغ عن "فقدان أو تلف الأدلة الرقمية" والسيادة والنزاهة والوضوح والريادة والنمو.
- أخلاقيات إدارة "الأدلة والبيانات" في التحقيقات الجنائية: ضمان الخصوصية والعدالة والشفافية.
- فن التواصل القانوني الأخلاقي أثناء تعثر قضية سيادية: حماية سمعة القيادة بصدق وريادة تامة.
- بناء خطة "التعافي الرقمي القانوني": إجراءات استعادة التوازن القضائي بعد ضياع سجلات أو اختراقها.



اليوم الخامس:

خارطة الطريق وصناعة "المحلل القانوني" القدوة: من التنقيب اليدوي إلى هندسة الحقيقة الرقمية الشاملة

هندسة "النبض الاستراتيجي" والرشاقة السيادية في تحليل البيانات القانونية

- مصفوفة النبض اللحظي للأدلة الرقمية: تصميم نظام رصد سيادي يعتمد على الكشف الإلكتروني (E-Discovery) لتحويل آلاف الوثائق والبيانات غير المهيكلة إلى نبضات استراتيجية تظهر للمستشار فوراً. يهدف هذا النظام إلى تصفير زمن البحث في الأرشفات وضمان استخراج البرهان القاطع بنزاهة ومصداقية تامة، بعيداً عن الانتقائية البشرية التي قد تشوبها التحيزات أو السهو الإجرائي.
- بروتوكول الرشاقة السيادية للمراجعة التقنية المساعدة (TAR): هندسة مسار قرار صفري الإجراءات يسمح للمنظومة القانونية بتصنيف الأدلة وتحديد قوة الموقف القانوني آلياً وفوراً عند رصد النبضة الاستراتيجية للبيانات. يضمن هذا البروتوكول حصانة استراتيجية الدفاع دون قيود بيروقراطية تعطل نبض العدالة، مع الحفاظ الكامل على "سلسلة الحيازة الرقمية" (Chain of Custody) لضمان قبول الأدلة دولياً ومحلياً.
- حوكمة النزاهة في الاستراتيجية الدفاعية: وضع ضوابط أخلاقية تضمن ملكية الدولة لمختبرات تحليل الأدلة الوطنية، وتفعيل ميثاق "الصدق التحليلي" لضمان خلو النماذج التنبؤية من أي تضليل أو تلاعب بالسجلات الرقمية. يشمل ذلك حماية البصمة الرقمية (Hashing) للأدلة والوضوح التام أمام صانع القرار بشأن حصانة البيئة العدلية وضمان أمانة النتائج المستقاة من تقنيات تعلم الآلة.
- مختبر هندسة الحصانة ضد التزييف المعلوماتي: تمرين محاكاة متقدم لاختبار قدرة المحلل القانوني على إدارة نبضة أزمة ناتجة عن "فقدان أو تلف أدلة رقمية" أو محاولة تلاعب بالسجلات من أطراف خارجية، وكيفية تفعيل بروتوكولات التحقق المزدوج والتعافي القانوني الفوري لحماية وقار المؤسسة والسيادة المعلوماتية الشاملة وضمان استعادة الثقة ببيانات صادقة ونزيهة.

المخرجات الرئيسية للدورة:

- امتلاك استراتيجية "حصانة عدلية" تضمن نزاهة التعامل مع القضايا الحكومية بنسبة 100% والريادة.
- القدرة على هندسة استراتيجيات دفاع رشيقة وسيادية تتوافق مع متطلبات الريادة العالمية والنمو.
- إتقان أدوات الرقابة الأخلاقية على "البيانات الضخمة" لضمان الشفافية وتصفير مخاطر الانحياز.
- بناء سجل "ممارسات فضلى" في إدارة الأدلة والخصوصية يدعم اتخاذ القرار القيادي الآمن والمستدام.
- تحقيق جاهزية كاملة للمكتب والقائد للمنافسة في فئات "الحوكمة، النزاهة، والتميز القانوني".



الفئة المستهدفة:

- المستشارون القانونيون والباحثون في وزارات العدل، والجهات السيادية، وأجهزة الرقابة.
- المحامون والمحققون المعنيون بالمنازعات الإدارية، والتجارية، والجنائية الدولية.
- مدراء إدارات البيانات والتحول الرقمي وفرق "تصفير البيروقراطية" في القطاعات القانونية.
- الكوادر القضائية والرقابية الساعية لامتلاك جدارات "خبير التحليل القانوني الرقمي والسيادة".
- القيادات الطموحة المعنية بحماية الأصول الوطنية عبر استراتيجيات دفاعية مدعومة بالبيانات.

أساليب التدريب:

يتم استخدام بعض من الأساليب التالية أو الكل حسب المتطلبات لكل تخصص :

- دراسة الحالة المعقدة (Complex Case Studies)
- المحاكاة والألعاب الاستراتيجية (Simulation and War Gaming)
- ورش العمل القائمة على التفكير التصميمي (Design Thinking Workshops)
- حلقات النقاش مع خبير من القطاعين العام أو الخاص. (Expert Panels)
- المختبرات التكنولوجية التفاعلية (Interactive Technology Labs)
- التعلم من الأقران عبر الجهات الحكومية (Inter-Agency Peer Learning)
- نهج التعلم المدمج والمستمر (Blended & Continuous Learning Approach)